العامل الاقتصادي في علاقات تركيا مع الاتحاد الأُوربي ١٩٩٢-٢٠٠٤م

The Economic Factor in Türkiye's Relations with the European Union 1992-2004 AD.

م.م. نور كامل عبود

Inst. Lect. Nour Kamel Abboud

جامعة بغداد/ كلية التربية إبن رشد للعلوم الإنسانية

University of Baghdad/ Ibn Rushd College of Education for Humanities

nour.k@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

الكلمات المفتاحية: تركيا، الاتحاد الأُوربي، الاقتصاد، الأقليات، الديمقراطية.

Keywords: Turkiye, European Union, economy, minorities, democracy.

المُلخص:

تُعد تركيا واحدة من الدول التي تَضُـم تَنوعاً ثقافياً بدلالات عُرفية، لذلك كانت تحاول دائماً إعطاء انطباع عن التطور الديمقراطي فيها واحترامها للأقليات، ولاسـيما أنَّها مسـألة مُهمة جداً ليس لتركيا فحسب بل للاتحاد الأُوربي الذي تسعى للانضمام إليه، فعلى الرغم من الصورة التي حاولت تركيا أن توضـحها للعالم بأنَّها دولة ديمقراطية تطبق الأنظمة والقوانين الدولية وتراعي مسـألة حقوق الانسـان والأقليات، إلا أنَّ الاتحاد الأُوربي كان يحاول أن يجعل من هذا الأمر حجر عثرة في طريق انضـمام تركيا إليه، فضـلًا عن ذلك فإن تركيا كانت في صـراع طويل بين مؤيدي انضمامها إلى الاتحاد الأُوربي وبين الرافضين له داخل تركيا.

قُسِّـمَ البَحث على محورين، تناول المحور الأول الموسـوم: **(الأوضـاع الداخلية في تركيا)**, والذي بيَّن أبرز المشكلات والتي كانت سَبَبًا مُباشرًا في عدم قبول عضـويتها، أما المحور الثاني الموسوم: **(الأوضاع الاقتصادية في تركيا)** فبيَّن سعي تركيا لتعزيز اقتصـادها مما سيكون سببًا في قبول عضـويتها، فضـلًا عن ذلك احتوى البحث على المقدمة والخاتمة, إذ تضـمنت الثانية أبرز ما توصلت إليه الباحثة من استنتاجات.

Abstract:

Turkey is one of the countries that includes cultural diversity with customary connotations, so it has always tried to give an impression of democratic development and its respect for minorities, especially since it is a very important issue not only for Turkey but also for the European Union, which it seeks to join, despite the image that Turkey tried to show to the world. Although it is a democratic state that applies international regulations and laws and takes into account the issue of human rights and He was trying to make this matter an obstacle to Turkey's accession to it. In addition, Turkey was in a long conflict between supporters of the country's accession to the European Union and those who rejected it.

The research was divided into two axes. The first axis, entitled (Internal conditions in Turkey), which showed the most prominent problems that Turkey suffered from, and which Turkey suffered from, and which were a direct reason for not accepting its membership. The second axis, entitled (Economic Situations in Turkey), which shows Turkey’s endeavors to enhance its economy, which will lead to acceptance of its membership.

In addition, the research contained an introduction and conclusion, which were the most prominent conclusions reached by the researcher.

المُقدمة:

تُعد تركيا واحدة من أكثر الدول التي سَــعَت إلى نمو اقتصــادها عن طريق العمل على تطوير منشآتها العديدة، وتسخيرها خدمةً لتحقيق أهدافها على الرغم من أنَّ اقتصادها مرَّ بمراحل عديدة لاســيما أنَّ الطابع الزراعي كان يغلب على فعالياتها الاقتصــادية بادئ الأمر، إلاَّ أنَّها تمتعت تدريجياً بمسـتوى معيشــي جيد وبمؤشـر تنمية مرتفع عن القرن المنصــرم، وقد كان هذا المَسعى بهدف انضمام البلاد إلى الاتحاد الأُوربي، إذ رأت تركيا أنَّ من الواجب انضمامها إليه، لأنَّ ذلك سيؤدي إلى تعزيز نفوذها وتقويته بعدِّها دولةً تعمل على تحسين وضـعها الاقتصـادي عن طريق تسـخير القطاعات الاقتصـادية كافة، وعلى الرغم من أنَّ البلاد تقدمت بطلبات عديدة للانضمام، إلاَّ أنَّ هذه الطلبات كانت ترفض بسبب أوضاعها الداخلية تارة، ومشاكل دول الجوار تارةً أُخرى, فضلاً عن أسباب أُخرى خاصة بها كان يراها أعضاء الاتحاد الأُوربي عثرة في طريق الانضـمام، من هذا المنطلق جاء تناولنا للبحث الذي قُسِّمَ على محورين، إذ تَناول المحور الأول الموسـوم: " **الأوضـاع الداخلية في تركيا**" والذي سَـلَطَ الضـوء على أبرز المشـكلات التي عانت منها تركيا, فكانت سَـبَبًا مُباشـرًا في عدم قبول عضـويتها في الاتحاد الأُوربي، أما المحور الثاني الموسوم: "**الأوضـاع الاقتصـادية في تركيا**" فبيَّن بشكل واضـح تأثير الاقتصـاد وتَسخيره لغرض التقدم الاقتصــادي لقبول عضــويتها في الاتحاد الأُوربي، فضــلًا عن ذلك احتوى البحث على مقدمة, وخاتمة, إذ تضمنت الثانية أبرز ما توصلت إليه الباحثة من استنتاجات.

أولاً: الأوضاع الداخلية في تركيا

تأسـسـت الجمهورية التركية في عام ١٩٢٣م (Karlsson, 2007, P. 82) بعد انهيار الدولة العُثمانية, إذ تضــافرت جُملة من العوامل التي أدت إلى حدوث ذلك الانهيار، وكان من أبرزها انحراف بعض سـلاطين العثمانيين عن شـرع الله تعالى، فضــلًا عن تفريطهم بالشـعوب الإسلامية الخاضعة لهم، والاعتداءات الداخلية بين السكان وتزايد التمركز الاستعماري في الدولة العُثمانيـة قبـل الحرب العـالميـة الأولى (١٩١٤-١٩١٨م) وأثنـاءهـا, وظهور الحركـات القوميـة الانفصــالية، وغيرها من العوامل التي أدت إلى انهيار الدولة. للمزيد من التفاصـيل (الصــلابي، ٢٠٠١، ص٩٢٤-٩٢٧؛ جبـارة، ٢٠٠١، ص٢٤٤-٢٤٦؛ المنصــور، ٢٠٠٨، ص١٦٥-١٦٦)، حكمت تركيا أيديولوجية هجينة وانتقائية يُشـار إليها على نطاق واسـع باسـم (الكمالية) على يد مؤسسـها مصـطفى كمال أتاتورك (Mustafa Kemal Ataturk(1923-1938، الذي ولد في سالونيك ١٨٨١م، والده علي رضا أفندي وأُمه زبيدة هانم، في عام ١٨٩٣م دخل المدرسة الحربية في سالونيك، والتحق في عام ١٩٠٥م بكلية الأركان وتخرج منها برتبة يوزباشي (نقيب)، أسس مع رفاقه جمعية سرية أطلقوا عليها اسم (الوطن)، وقاد الحركة الوطنية التركية حتى إعلان

الجمهورية التركية الحديثة برئاسته في عام ١٩٢٣م، وظل في منصبه إلى وفاته في ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٨م (أحمد محمود علو السامرائي، ٢٠١٤، ص٧٨؛ مبكوش، ١٩٩٣، ص١٤-٣٠؛ عزام، ١٩٨٩، ص٥؛ بني الموجه، (د.ت)، ص٢٦٨)، وعلى الرغم من أنَّ الكمالية عانت من أُمور عديدة, إلاَّ أنَّها أثبتت قُدرتها على التكيف مع مرور الوقت لتستمر فرضياتها الأساسية في تحديد السياسة التركية وتطبيقها بقوة من الجيش والقضاء على نطاق أوسع، **(بيروقراطية الدولة)**، والبيروقراطية هي جهاز متخصص في الإدارة يهدف إلى تنفيذ السياسات العامة لكل دولة، ويرتبط هذا الجهاز باللوائح والقوانين التي تحدد اجراءات العمل وتجسم المصلحة العامة (القباني، ١٩٨٠، ص٢٣١)، فضلًا عن فصل الدولة والدين، إذ كان طموحه تحديث الأُمة وبالتالي زج تركيا في الثقافة الأُوربية السائدة، وبالتالي فإن فهم الكمالية هو مقدمة ضرورية للسياسة والواقع السياسي الحالي لتركيا.

إن احدى طرق تحليل الكمالية هو النظر إليها على أنَّها استمرار لإعادة صياغة للإصلاحية العُثمانية التي بدأت مع حركة التنظيمات في عام ١٨٣٩م، فالتنظيمات هي إصطلاح مأخوذ من قانون "تنظيم أتمك" ويُقصد به التنظيمات الإصلاحية التي أُدخلت على أداة الحكم والإدارة في الدولة العُثمانية منذ عهد السُلطان عبدالمجيد الأول (١٨٢٣-١٨٦١م) والتي أُستهلت بقانون خط (شريف كولخانة) في عام ١٨٣٩م، وتشير المصادر إلى أنَّ اصطلاح تنظيمات خيرية ظهر في عَهد السُلطان محمود الثاني (١٧٨٥-١٨٣٩م)، أما نهاية عَهدِها فكانت في عام ١٨٧٦م، أي في بداية حكم السُلطان عبدالحميد الثاني (دائرة المعارف الإسلامية، ١٩٣٣، ص٣٦)، وتم تنشيطها مع ثورة الاتحاد والترقي عام ١٩٠٨م، أي إنه برنامج حداثي ووطني طالب بتحرير الأُمة التركية من التأثيرات الأجنبية، وبهذا المعنى سبق الحركات المعادية للاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م)، إلاَّ أنَّ الكمالية الاستبدادية لم تُهزم ولم يتم نزع الشرعية منها، فبقيت حية ومهيمنة، وهي أيديولوجية العالم ما بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م)، عَلاوةً على ذلك فإن تركيا وإن كانت من بين المنتصرين، إلا أنَّها وقفت إلى جانب البريطانيين، فإن مجرد ارتباطها بالديمقراطيات الليبرالية في الغرب كان من شأنه أن يؤدي إلى انفصال تام عن الماضي واضفاء الطابع الديمقراطي الكامل بعد الحرب (Maclitan, 2009, P. 128.).

تكيفت تركيا بطريقة ما بحثاً عن تحالف ما بعد الحرب العالمية الثانية مع الغرب ضد تهديد الاتحاد السوفيتي **(سابقًا)** في الشمال، إذ كان على تركيا أن تحصل على واجهة ديمقراطية معينة، فتم إجراء انتخابات في عام ١٩٥٠م، وبعدها نجحت تركيا في الانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي عام ١٩٥٢م **"الناتو" North Atlantic Treaty Organization**

"NATO"، هو تحالف عسكري دولي تأسس في واشنطن في نيسان ١٩٤٩م على وفق المادة (S1) من ميثاق الأُمم المتحدة, الذي يتيح للدولة الحق في الدفاع عن نفسـها منفردة أو بالتعاون مع غيرها, للمزيد من التفاصـيل ينظر: (Collins, 2004, P. 125)، إنَّ عدم إضـفاء الطابع الحقيقي على الديمقراطية، أدى إلى بقاء الديمقراطية التركية غير مدعومة بقدر ما تمر به التحولات الديمقراطية في دول العالم الأُخرى، وتعد تركيا واحدة من أطولها، لذلك بدأت في عام ١٩٥٠م، ونتيجةً لذلك أُنشـئ نظام هجين غير مسـتقر ودائم, يتم فيه إجراء الانتخابات العامة, والسماح بحرية التعبير عن الرأي إلى حَدٍ كبير، لكن السيادة الشعبية ليست هي الأساس الوحيد للنظام كما هي في كل الدول الغربية (Maclitan, 2009, P. 128).

ومن الجدير بالذكر أنَّ هُنالك ثلاثة فئات من السـكان في تركيا والذين يتطلعون بشـدة لتصبح بلادهم عُضوًا في الاتحاد الأُوربي، فالمجموعة الأُولى **(الفئة الأُولى)**: تضم بوضوح كبار رجال الأعمال في إسطنبول مقارنة مع التجار الصـغار والمتوسطين في الأناضـول **Anatilia (أناتوليا)**، أما المجموعة الثانية **(الفئة الثانية)**: فتضـم أصـحاب الرأي اليسـاري الليبرالي, وهي مجموعة تتراوح بين الديمقراطيين الاجتماعيين وبين بعض المنظمات الاشـتراكية, فضـلاً عن زعماء نقابات العمال والناشـطين من منظمات حقوق الإنسـان، أما المجموعة الثالثة **(الفئة الثالثة)**: فهي بصورة عامة تَضُم الحَرَكة الكُردية، وبوضوح فإن المجموعتين الثانية والثالثة تدعم الحصـول على عضـويةٍ لتركيا في الاتحاد الأُوربي لأسـباب مختلفة عن المجموعة الأُولى **(رجال الأعمال)** (Marquiles,1996, P. 27.).

وبصـرف النظر عن الأسـباب فإن الأتراك الليبراليين الذين حاولوا بجد قيادة تركيا إلى عملية ديمقراطية واحترام أكبر لحقوق الإنسان وحكم القانون, فضلاً عن تشريع علاقات صناعية أفضل، إذ كان الكثير من الأكراد يحملون آمالاً مشابهة بأنَّ دول الاتحاد الأُوربي يمكن أن تكون قادرة على تسليط ضغط كبير على الحكومة التركية لحل المسألة الكردية بصورة أسرع، وكانت هذه الآمال مبنية على أساس تصوُّرَين مخطوءَين من مجموع ثلاثة:

١- إن دول أُوربا تَهتَم بالديمقراطية.

٢- إن الطبقة الحاكمة التُركية هي مُستلم غير فعال للأوامر من الجهة الأعلى.

٣- إنَّ المُسلم به أنَّ أكثر الدول الأُوربية تقوم بإدارة شؤونها بصورة أكثر ديمقراطية مُقارنة مع الأتراك (Marquiles,1996, P. 28) .

إنَّ رغبة الإسـراع في الدخول إلى الاتحاد الأُوربي والتي من الممكن أن يكون لها عواقب وخيمة لا يمكن ازالتها كانت مسألة مثيرة للقلق, لإمكانية وصـول قوة عسكرية تركية إلى السلطة مجدداً بصورة خاصة, ولاسيما إذا شعرت هذه القوة أنَّ البلاد مُعرضة لضغط بعض الإسلاميين,

إذ إنَّ زعماء الاتحاد الأُوربي سوف يجدون أنفسهم في مواجهة خيارٍ مستحيلٍ بين الموافقة على الخيار العسكري أومعارضته، وعلى الرغم من ذلك فإنَّ قبول تركيا في الاتحاد الأُوربي بقي فكرة جذابة على الأمد الطويل, وإنَّ السكان في تركيا وبلدان أُخرى ممن يبحثون عن السلام السريع سيفقدون حماسهم لهذا السلام إن طال أمد تحقيقه (Hussein And others, 2022, PP. 255-256; Ibaum and Martin, 2003, PP. 110-111)، تم تقديم طلب عضوية كاملة ورسمية من جانب الحكومة التركية إلى الاتحاد الأُوربي في ٢٤ نيسان ١٩٨٧م، في الوقت الذي عادت العلاقات إلى طبيعتها بين تركيا والاتحاد الأُوربي عقب استعادة وضع الحكم المدني بعد الانقلاب العسكري في ٢ أيلول ١٩٨٠م (Yildiz and Muller, P. 21)، إلاَّ أنَّ ذلك لم يُثمر عن شيء، بعد ذلك توصل الاتحاد الأُوربي في ١٨ كانون الأول ١٩٨٩م إلى أنه ليس من المناسب له الانخراط في مفاوضات الانضمام في هذه المرحلة، وجاء هذا القرار بناءً على مجموعة أسباب منها قضايا إعادة التنظيم الداخلي في الاتحاد الأُوربي نفسه، فضلًا عن أنَّ افتقار تركيا إلى الالتزام بمعايير حقوق الإنسان وعدد سكانها وعدم تطورها، فجاء الطلب التركي في وقت كان الصراع فيه في المناطق الكردية قد وصل إلى ذروته في العام نفسه والذي تم الاعلان فيه عن حالة الطوارئ في مناطق جنوب شرق تركيا, وهو ما كانت له تبعات كارثية على الأكراد (Yildiz and Muller, P. 21).

سَعَت تركيا إلى الانضمام إلى الاتحاد الأُوربي لأنَّها كانت تعتقد بتحقيق مصالح اقتصادية خاصة بها، وإنَّ ذلك ينعكس ايجاباً على مستوى النشاط الاقتصادي للبلاد، ولكي تصبح أي دولة عضوًا في الاتحاد الأُوربي فإنَّه لابد من أن تلتزم بمعايير أساسية وهي على النحو الآتي (المبيضين، ٢٠١٢، ص١١٧):

١- وجود اقتصاد قوي قادر على المُنافسة في السوق الأُوربية.

٢- الالتزام بأهداف الاتحاد لاسيما السياسية والاقتصادية والنقدية.

٣- العمل على استقرار المؤسسات التي تضمن سيادة القانون وحقوق الإنسان واحترام الأقليات.

٤- إن على الدول التي ترغب بالانضمام إلى الاتحاد الأُوربي أن تكون قادرة على تنفيذ قوانين الاتحاد الأُوربي وسياساته.

عانَت الحكومة التركية منذ نهاية عام ١٩٩٤م من سوء الأوضاع الاقتصادية، إذ إنَّها لم تستطع كبح جماح التضخم الذي استمر تدريجياً حتى عام ١٩٩٧م، مما انعكس سلباً على النشاط المصرفي ولاسيما أنَّها كانت راغبة في تمويل قطاعاتها الاقتصادية العديدة، لذلك سَعَت جاهدةً لهذا الأمر، وبدأ الاقتصاد بالتعافي في عام ١٩٩٨م, حتَّى أنَّ متوسط نَصيب الفَرد مِن الناتج القَومي الاجمالي بَلَغَ (٣٢٢٤) دولاراً أمريكياً (محفوظ، ٢٠١٢، ص٩٩؛ Muftuler-Bac, 1997, P. 8.)

جاءت الخطوة الكبرى نحو الانضـمام إلى الاتحاد الأُوربي عندما تم التوصـل إلى (قبول انضـمام تركيا إلى اتفاقية الوحدة الكُمركية الأُوربية في ٣١ كانون الأول ١٩٩٥م)، التي أتاحت لتركيا في نهاية الأمر الوصول التفضيلي إلى السوق الأُوربي، وأنَّ تركيا سوف تستلم مَبلغاً قدره (٤٧٠) مليون دولار أمريكي ضمن صناديق التكيف، وبناءً على ذلك حاولت تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأُوربي, وبالتالي حصـلت على صـفة دولة مرشـحة في عام ١٩٩٩م، وتوصـل الاتحاد الأُوربي في دورته المنعقدة في هلسـنكي "**Helsinki**" في تشـرين الأول ١٩٩٩م إلى أنَّ تركيا مرشـحة لعضـوية الاتحاد الأُوربي(Noordijk, Yesilada, Nelson, 2004, P. 66. ; عبدالمجيد وفخري، ٢٠٢٤، ص١٦٥-١٦٦) على وفق ذات المعـايير المطبقـة على الـدول المرشحة الأُخرى (Zucher and Linden, 2004, P. 4; Yildiz and Muller, London, P. 21)، وهذا يعني أنه قبل أن تشـرع تركيا في البدء في المفاوضـات الرسـمية للانضـمام إلى الاتحاد الأوربي يجب عليها أن تعمل على تحقيق المعايير السياسية لتكوينها (Copenhagen, 1993؛ عبدالمجيد وفخري، ٢٠٢٤، ص١٦٥-١٦٧).

إنَّ تلك المعايير تُحَتِم على جميع الدول المُرشـحة الوفاء بها قبل الدخول في محادثات الانضمام, والتي تتضمن عُنصرًا سياسيًا مُستندًا على "**أن العضوية تستوجب قيام البلد المرشح بتحقيق اسـتقرار المؤسـسـات الضـامنة للديمقراطية، ودور القانون وحقوق الإنسـان واحترام وحماية الأقليات**"(الحاج، ٢٠٠٥، ص٢٠).

شَكَّلَ هذا المَطلب عقبة كبيرة في طَريق مَنح تركيا وضـع الترشيح، إذ كانت تركيا وعلى مدى أعوام طويلة مُتخلِّفة عن أُوربا في الوفاء بأغلب معايير حقوق الإنسـان، ولاسـيما حقوق الأكراد الذين قدموا في لندن **(London)** طلباً إلى المحكمة الأُوربية ضد تركيا، على أساس أنَّ أكثر الانتهاكات فظاعة لحقوق الإنسـان قد وقعت هناك، وفي عام ٢٠٠٠م اسـتنتجت اللجنة الأُوربية في تقريرها السـنوي أنَّ "**الواقع على الارض لم يتحسـن كثيراً وأن تركيا لا زالت غير مُطبقة لمعايير كوبنهاكن السياسية**" (Yildiz and Muller, P. 117؛ السامرائي وآخرون، 2016، ص٣٢٤-٣٢٥) إزاء ذلك الموقف حاولت الحكومة تطبيق معايير كوبنهاكن لفرض القيام بعملية إصلاحات واسعة في البلاد (الحاج، ٢٠٠٥، ص٢٠).

إن تنحي المفوضـية الأُوربية بنفسـها عن القضـية الكردية يمثل مشـكلة فيما يتعلق بالاستقرار الواضح للصراع في جنوب شرق تركيا، وإنَّ تقرير المفوضية الذي تم تقديمه قبل وقف إطلاق النار لحزب العمال الكردستاني من جانب واحد قد أشار إلى الآثار المُباشرة للصراع في جنوب شرق البلاد، مثل الاجلاء القسري واسع النطاق، وتدمير القرى إلى جانب انتهاك حقوق الإنسان من جانب الأجهزة الأمنية التركية، وأشارت المفوضية في تقريرها إلى الوضع بأنَّه "**على**

تركيا أن تعمل على ايجاد عمل سياسي وليس عسكري للصراع في جنوب شرق البلاد"، وأنَّ رد الفعل عسكرياً كان واسع النطاق وواضحاً, إلاَّ أنَّه مكلف من الناحيتين البشرية والمادية، فضلًا عن كونه يعيق تطور المنطقة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية (السامرائي وآخرون، 2016، ص٣٢٤-٣٢٥).

أما إذا واصل الاتحاد الأُوربي تجاهله للقضية الكردية واستمرت خروقات حقوق الإنسان فليس بإمكان الاتحاد أن يُجازف بفقدان مصداقيته بوصفه مؤسسة تلتزم بحقوق الإنسان, وليس بإمكان الاتحاد أن يضع معايير خاصة لعضوية تركيا دون أن تطبقها عن طريق المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وبعد ذلك يواصل الاتحاد تجاهله للانتهاكات التي تحدث في البلاد، لذا على الاتحاد أن يعي أن محنة الأكراد في تركيا لا تختلف عن محنهم في مناطق أُخرى مثل سوريا، وإيران، وغيرهما من الدول، وعلى الاتحاد الأُوربي كونه أحد الفاعلين الأساسيين على الساحة الدولية أن يدرك البعد الدولي للمشكلة، وأن يتبنى وبصورة واضحة سياسة **(حول الأكراد)** تعالج المسألة الكردية في جميع المناطق الكردية وليس تركيا وحدها، وأن يُرسل إشارة إلى المجتمع الدولي مفادها أنَّ التمييز والتعسف المتواصلين لهم يثير قلق الاتحاد الأُوربي, وأنَّ هذا يمثل أولوية في مجرى علاقاتها الدولية (Yildiz and Muller, P. 118.).

غيرت الحركة الإسلامية اتجاها من وضع المعادي للغرب إلى الداعي الرئيس للعضوية التركية في الاتحاد الأُوربي، ولذلك فإنَّ هذا التحرك يمثل ادراكاً لمعنى القيم الغربية في الديمقراطية وحقوق الإنسان وحكم القانون, والتي يمكن توظيفها حيث تكون ضرورة لدعم الحركة الإسلامية في مواجهة المؤسسة الكمالية (Yildiz and Muller, P. 118.).

ومن المفارقة أنَّ الإسلاميين الذين كانوا معادين للغرب أصبحوا موالين له، بينما أصبح الكماليون أكثر شَكّاً تجاه الغرب ولاسيما الاتحاد الأُوربي، أو أنَّهم أدركوا أنَّ عضويتهم في الاتحاد الأوربي عضوية محتملة, مما يُفقدهم امتيازاتهم الحالية (Yildiz and Muller, P.148; Hussein and others, 2020, P. 1213-1214)

وفي الوقت الذي تحدث فيه حزب الرفاه أنَّ الحقوق مرتبطة بالإسلام، فإن "**حزب الفضيلة**" الذي تشكل بعد مدة الانقلاب العسكري في عام ١٩٩٧م تحدث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان ودور القانون، فضلاً عن ذلك فإنَّنا نرى أنَّ حزب الرفاه لا يزال يفتقر إلى نظرة مقدسة للقضية الإسلامية، وأنه يولي أهمية أقل بقضية انتهاكات حقوق الإنسان، وفيما يخص النظرة العامة للقضية الكردية فإنَّ حزب الفضيلة كان أكثر انفتاحاً فيما يتعلق بالحقوق الثقافية للعضوية، وبعد ذلك نرى أن حزب الرفاه وحزب الفضيلة أدركاً من الناحية النظرية وجود الهوية الكردية، إلاَّ أنَّ أيّاً منها لم يسع إلى معالجة القضية الكردية أو العمل على إيجاد حل لها (النعيمي، ٢٠٠٧، ص٤٩).

إن نهج البرلمان الأُوربي في التعامل مع قضية الأقليات في تركيا تلخص في آراء الناس بخصوص الموقف التركي الرسمي من قضية الأقليات، إذ إنَّ تركيا تُقرُّ بقبولها المواطنين الأتراك الذين ينحدرون من أصـول عرقية مختلفة، وتعتقد أنَّهم جميعاً يشكلون الأُمة التركية الواحدة, وهم مواطنون من الدرجة الأُولى، وتنظر إلى مَنح وضـــع الأقليات بعدِّه شـيئًا من شـأنه أن يحد من حقوق هؤلاء الأشخاص، إذ يُعتقد أنَّهم يتمتعون بالفعل بحقوق مدنية وسياسية كاملة ولا يتعرضون لأي تمييز بأي شكل من الأشكال، علاوةً على ذلك يُعتقد أن هذا من شأنه أن ينظر إلى الجنسية التركية بعدِّها هوية شـــاملة تغطي مختلف الأعراق (Tarschys. 2007. P. 41; Hussein and others, 2020, PP. 1213-1214)، مثلما أدرك الاتحاد الأُوربي ذاته مدى أهمية القضية الكردية بالنسـبة إلى عملية الإصـــلاحات التركية، ففي تقريره في عام ١٩٩٨م بخصـــوص مدى تقدم تركيا وما أنجزته بخصـــوص الانضـــمام قد لُوحِظَ "**أنَّه لابد من إيجاد حل مدني وليس عسـكرياً للوضـــع القائم في مناطق شـــرق وجنوب تركيا، وذلك لأنَّه تمت ملاحظة "على وجه الخصـوص" انتهاكات للحقوق المدنية والسـياسـية في البلاد المرتبطة بشـكل أو بآخر بهذه القضية**"، وإنَّ البرلمان الأُوربي أكد على أهمية اتخاذ خطوات مباشرة للتعامل مع القضية الكردية, لذلك حثَّ البرلمان الأُوربي على التوصـــل إلى حلٍّ شـــامل لتطلعات الشـــعب الكردي ومشـــاكله والمواد الدستورية المتعلقة بالحقوق الثقافية.

إنَّ تسـارع الأحداث أشـار إلى أنَّ هنالك مَيلاً للالتفاف حَول القضـية الكُردية عن طريق الايحاء مثل "**الوضع في جنوب شرق البلاد**" أو "**الخلافات الاقليمية**" أثناء أول شراكة للانضمام لتركيا في عام ٢٠٠١م، وعلى الرغم من ورود إشـــارات للحاجة إلى معالجة الوضـــع الكردي كأولوية لمدة قصيرة من الوقت, فإنَّ اللغة المستخدمة كانت أكثر غموضًا، وأنَّ تركيا كانت مُلزمة "**بأن تطور نهجا شـــاملًا من أجل التقليل من الخلافات الاقليمية وعلى وجه الخصـــوص أن تحسن الوضع في جنوب شرق تركيا**" (Yildiz and Muller, P. 172.).

إزاء التغيرات والإصـــلاحات كافة التي عملت على تحقيقها، وافقت دول الاتحاد الأُوربي على قبولها تركيا عضواً، تتبعها مصادقة في قمة نيس في ٤ كانون الأول ٢٠٠٠م، أي إنَّ على تركيا أن تقوم بإصـلاحات شـاملة في البلاد، وقد وافق المجلس الوطني التركي الكبير على القيام بالإصـــلاحات كافة, إذ أقر المجلس الوطني التركي الكبير في تشـرين الأول ٢٠٠١م، مجموعة منها، فضـــلًا عن إزالة القيود المفروضـــة على الأحزاب السـياسـية، ففي شـباط ٢٠٠٢م وافق المجلس الوطني التركي الكبير على حزمه من الإصـلاحات مكونه من (١٤) مادة ألغت بموجبها عقوبة الإعدام، وتقرر القيام بالبث والنشـــر باللغات غير التركية وتعديل قانون مكافحة الإرهاب

وتخفيف القيود على حرية الصحافة والمطبوعات) (http://w.w.w.ifrs.org/use-around ; Hussein and others, 2020, PP. 1215-1216).

عملت تركيا كل ما في وسعها للانضمام للاتحاد الأُوربي ولاسيما أن الأَقليات في البلاد كانت تطالب بحقوقها لذلك حاولت أن تبدأ مَرحلة جَديدة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية أملًا في تحقيق مسعاها.

ثانياً: الأوضاع الاقتصادية في تركيا

تُعَد تركيا من البلدان ذات الاقتصاد الزراعي- التجاري، فضلًا عن دور القطاع الخاص الفاعل في البلاد، إذ أصبح هو القطاع الرائد في الدولة، مما أسهم مُساهمة فاعلة في نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بمعدل (٦٪) إلاَّ أنَّ هذا المعدل كان مُحدداً للأعوام (١٩٩٤م و١٩٩٩م و٢٠٠١م)، وَيُعزى السبب في ذلك إلى الأزمات الاقتصادية التي شهدتها البلاد, والتي جاءت بعد الأزمة المالية والمصرفية التي شهدتهما أثناء عامي (٢٠٠٠-٢٠٠١م)، وعملت الحكومة التركية على إعادة هيكلية النظام المصرفي لجعله أقل عُرضة للصدمات الخارجية، فسَعَت إلى التغلب على مواطن الضعف لتسريع حل الأزمة, لذلك عملت على إنشاء هيئات تنظيمية مستقلة وكان أبرزها التنظيم والإشراف المصرفي (The banking Regulation and Supervision Agency (BRSA، وتم الإعلان عن برنامج إعادة هيكلة القطاع المصرفي في آيار ٢٠٠١م، وركز البرنامج على وظيفة الوساطة التي تهدف إلى جعل القطاع المصرفي قادراً على منافسة الدول الأُوربية, فضلاً عن قدرته على التصدي لأيِّ صدمة خارجية, ويتألف البرنامج من الآتي:

١- إعادة هيكلية البنوك مالياً وتشغيلياً.

٢- إعداد برنامج سليم للبنوك الخاضعة التي تأثرت سلباً أزمة البنوك.

٣- الحل الفوري لأزمة للبنوك عن طريق وضع خطة للرقابة.

٤- تفعيل اللوائح القانونية والمؤسسية لزيادة وتفعيل الرقابة والاشراف في هذا القطاع المهم (Kubicek, 2004, P. 55.).

أعلن رئيس البرلمان الأُوربي بات كوكس (Pot Gox) بإيجاز "أنَّ تركيا هي المسألة الأكثر صعوبة من جميع المسائل، وإنَّها تجعلنا نفكر في كيف ((نعطي تعريفاً)) لأُوربا بعد إنضمام تركيا إلى الاتحاد الأُوربي" (Kubicek, 2004, P. 56.). وأشارت هيلين سبورسين "H. Sjursen" إلى ثلاثة نماذج متنافسة وهي على النحو الآتي:

الأول: مجرد كيان لحل المشكلات وهو على أساس اقتصادي ومصالح اقتصادية مادية وبصورة يمكن مناقشتها فإن هذا النوع هو القاعدة الرئيسة.

الثاني: تكون جمعية على أساس القيمة **(المواطنة)** الاجتماعية والثقافية, وسوف يَرسم ذلك خطًا بين أُوربا والدول الأُخرى، ومن هذا المنظور فإنَّ الاتحاد الأُوربي سوف يكون كياناً مُحدداً جغرافياً بما يسعى إلى إنعاش أو **(احياء)** تقاليد وذكريات القيم الأُوربية، لإدخال ما نشعر به كقاعدة للدمج.
الثالث: وهو النموذج الأخير والأكثر أهمية، إذ إنَّ الأعوام الأخيرة من القرن الماضي مع توسع مسؤوليات الاتحاد الأُوربي وتشجيع الديمقراطية بين الدول سوف يجعلها عضواً في الاتحاد الأُوربي، فضلًا عن أنَّ الاتحاد الأُوربي قد أصبح أكثر من مجرد نادي اقتصادي، وأن التوسع لا يُمكن تفسيره بالإشارة إلى معايير الكلفة المنتفعة لوحدها (Tuba Uniu, 2007, P. 112.).

كانت التسعينيات من القرن الماضي مُدة أزمات اقتصادية وسياسية وحتى ثقافية، فأصبح الاستثمار مُمكناً, وذلك لأنَّ الاقتصاد التركي وضع نظامًا مُستقرًا، وهذا سوف يَمنح دافعًا قويًا لكل من الاستثمار المحلي الذي يراد به جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الاقتصاد الداخلي بغض النظر عن نوع أداة الاستثمار المستخدمة عليها من مصادر التمويل المحلي، وتتكون من الدخل الاختياري والدخل الاجباري وغيرها من المصادر. للمزيد من التفاصيل ينظر: (ناصف، ٢٠٠٠)، والاستثمار الأجنبي هو تلك العملية التي تقوم عن طريقها منشآت ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج موطنها الأصلي يقصد المشاركة الفعلية وممارسة قدر من التأثير على تلك المشروعات (Block. Hirt, 2005, P. 7)، والذي نَتَجَ عَنهُ فرص عمل للانضمام للاتحاد الأُوربي، وإنَّ الكثير من المنفعة معتمدة على العضوية المستقبلية، فضلًا عن ذلك فإن عملية الانضمام للاتحاد الأُوربي سوف تُحَفِز الحكومة التركية للاستمرار في الإصلاحات المؤسساتية والبنائية والمحافظة على نظام اقتصادي صارم في التعاون الوثيق مع الاتحاد الأُوربي وصندوق النقد الدولي International Monatey funo (IMF) أي مؤسسة تمثل الحكومات الدولية وقد تم الاعلان عنه في مؤتمر الأُمم المتحدة في بريتون ووذ في تموز ١٩٤٤م، وصار وجوده الفعلي في عام ١٩٤٥م، وكانت مُهمته الأولى المحافظة على ثبات أسعار الصرف (Gaspar, 2017).

لذلك أصدر البرلمان التركي في شباط ٢٠٠٣ تشريعات تخص الرعايا الأجانب، والتي بموجبها لا تسمح إلا لوزارة العمل والضمان الاجتماعي بإصدار تصاريح عمل للمواطنين الأجانب، على أن يكون دخول هولاء الأجانب بشكل قانوني مثلما يسمح القانون الجديد للمواطنين الأجانب بالعمل على نفس الأسس الخاصة بالرعايا الأتراك، وبالتالي فإنَّ هذا القانون يتوافق مع الأحكام المتعلقة باللاجئين في اتفاقية جنيف عام ١٩٥١م (Julio , 2009, P. 128 Crecio).

إنَّ مُشكلة حقوق الأقليات تثير مسألة ما إذا كانت حقوق جميع المواطنين في ظل الديمقراطية تحتاج إلى حقوق إضافية، وإن مفهوم حقوق الأقليات يبدو معيبًا للوهلة الأُولى، لأنَّه لا ينطبق إلا

على البعض، في حين ينبغي تطبيق الحقوق الديمقراطية الأساسية على الجميع (Kemal, Gareth, 2004, P. 24).

الجدول رقم (١)

العام	الاستثمارات بملايين الدولارات	الاستثمارات بملايين الليرة التركية
1980	٢٢٨,٦٧	٩٨٧,٨٤٩
1990	٨٤٥,١٦	١٤٢,٧٨٦
2000	٣,٤٧٧,٤٢٠	٧,٨٨٣,٠٠٤

المصدر: International Direct investment formation bulletin, 2008, p. 82

عانى هيكل النظام المصرفي من الكثير من التخبط حتى أنَّ إجمالي البنوك كان ضعيفًا على نحو ما في الجدول الآتي الذي يوضح النظام المصرفي في البلاد (Twinoburyo and N. Modhiambo, P. 123).

الجدول رقم (٢)

البنوك	اجمالي عدد البنوك عام ٢٠٠٠
بنوك الودائع	٦١
المملوكة للدولة	٤
الخاص	٢٨
الأجنبي	١٨
بنوك الاستثمار والتنمية	١٨
المملوكة للدولة	٣
الخاص	١٤
الأجنبي	٢
البنوك المشاركة	--
المجموع	٧٩

إنَّ التاريخ الطويل لعدم استقرار الاقتصاد الكُلي لتركيا قد بلغ ذروته في الأزمة المالية عام ٢٠٠١م، والتي لم تكن الأُولى إذ سبقتها أزمات عامي ١٩٩٤م و٢٠٠٠م, وإنَّ أسباب هذه الأزمة تتلخص في أنَّ الإدارة المالية والنظام المصرفي كانا قابلين للانكسار بسهولة, وهذه الأزمة قادت إلى انخفاض بنسبة (٧,٥٪) في الناتج المحلي الإجمالي لتركيا **Gross Domestic**

product (GDP)، أي إجمالي قيم السلع والخدمات المنتجة والمسوقة داخل حدود الدولة أثناء مُدة زمنية محددة, وهذا المؤشـــر يعكس بصـــورة مباشـــرة الحالـة الاقتصـــادية للدولـة (www.orgaam.com).

ان معدلات الفائدة المَصـــرفية وصـــلت إلى (٤٠٠٪)، وبالتالي انخفاض كبير من قيمة العُملـة التركيـة، وبعـد ذلـك ارتفعـت الـديون العـامـة إلى أكثر من (٩٠٪) من الـدخـل المحلي الإجمالي (www.treasry.gov.tr/giris-Htm).

والجدول رقم (٣) يوضح الوضع المالي للدولة في الأعوام (١٩٩٨-٢٠٠٣م) (Twinoburyo and N. Modhiambo, P. 123) :

الجدول رقم (٣)

العام	معدلات النمو	معدل البطالة%	معدل التضخم	سعر الفائدة	عجز الموازنة	الناتج المحلي (مليون دولار)
١٩٩٨	٣,١	٦,٩	٦٩,٧	٨٠,١	٥,٥	٢٢,٨
١٩٩٩	٣,٤-	٧,٧	٦٨,٨	٧٨,٤	٨,٧	١٨,٩
٢٠٠٠	٦,٨	٦,٥	٣٩	٤٧,١	٧,٨	٢٠,٤
٢٠٠١	٥,٧-	٨,٤	٦٨,٥	٧٤,٦	١٢	١٥,٩
٢٠٠٢	٦,٢	١٠,٣	٧,٢٩	٥٠,٤	١١,٢	١٦,٧
٢٠٠٣	٥,٣	١٠,٥	١٨,٤	٣٧,٦	٨,٨	١٧

من الجدول أعلاه يتضـــح أنَّ تركيا شـــهدت تزايدًا واضـــحًا في معدلات النمو، مما أثر بشـــكل واضـــح على معدلات البطالة التي أخذت بالارتفاع مثلما شـــهد ســـعر الفائدة تذبذبًا هو الآخر، كل ذلك شكل عجزًا في الموازنة وبالتالي فإن تأثير ذلك على اقتصاد البلاد كان واضحًا.

أما بالنسبة لاقتصاد تركيا فإن هذه الأزمة كانت نكسة خطيرة ولكنها أظهرت مرونة تركيا في مواجهة الأزمة، إلاَّ أنَّ الأخيرة استطاعت العودة بالإصـلاح وبدعم من صـندوق النقد الدولي ومن ضـمن البرامج تطبيق النظام المصـرفي وغلق الصـناديق كثيرة العدد والتي تقع خارج نطاق الميزانية التقديرية والمعدلات المَرنة للتبادل الخارجي، والسـياسـات المالية القوية والأُطر القانونية الجديدة لقطاع الطاقة والزراعة والطيران المدني والاتصـــالات عن بعد، وفي غضـــون عام واحد

عاد النمو مُجددًا ليصبح أكثر من (٧٪) وأنَّ التضخم هو الحالة التي يشهد فيها الاقتصاد ارتفاعًا مُستمرًا في المستوى العام للادخار والخدمات التي تهتم لها شريحة واسعة من المواطنين (عناية التوني، ١٩٨٥، ص١٤٠)، فانخفض الناتج المحلي الاجمالي بشـــدة أمام العملة التركية الليرة **(Lira)**، التي استرجعت قيمتها، وإن الاقتصاد المعزز كان يشغل مكانته في تركيا، وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية فإن هنالك كثيراً مما يُحتاج القيام به للتغلب على العيوب الكثيرة وحالات عدم التوازن التي اســتمر الاقتصــاد التركي في المعاناة منها، وإنَّ الديون العامة وعجز الميزانية التقديرية الحكومية مرتفعان, إذ كانت النســبة (٨٧,٤٪) للديون و(٨,٨٪) للعجز من الناتج المحلي الإجمالي, وهي نسـب أعلى بكثير من معايير ماسـتريخت "**Maastricht**" وهي معايير تختص بالانضـــباط النقدي والمالي وفقًا للاتجاهات التي يحددها الاتحاد الأوربي وهي باختصار:

- **ألَّا يتجاوز معدل التضخم أكثر من ١.٥٪.**
- **ألَّا يتجاوز معدل الفائدة أكثر من ٢٪.**
- **ألَّا تتجاوز نسبة الدين العام GDP مستوى ٦٠٪.**
- **المحافظة على اسـتقرار أسـعار الصـرف في اطار آلية سـعر الصـرف الأُوربي.** (صـالح، ٢٠١٩. ص١٢٥)، كذلك شهدت معدلات الفائدة المصرفية انخفاضًا مُستمرًا في عام ٢٠٠٤م، أما البطالة فهي من أخطر المشاكل التي تهدد استقرار الأمم والدول, وتُعرف بأنَّها العدد الاجمالي للأفراد في المجتمع القادرين على القيام بالأعمال إلاَّ إنَّهم لم يتمكنوا في الحصـــول على عمل لهم، وهي أيضًـا مُصـطلح يُطلق على فئة من السـكان في المجتمع اللذين لم يحصـلوا على أي عمل أو وظيفة ضـمن مجال اختصـاصـهم أو مهاراتهم أو خبراتهم, مما أدى إلى عدم تحقيقهم لأي قيمة من قيم الدخل المالي (Michael, Mckenzie, 2005)، وقد كانت نسبتها (١٪) من الناتج المحلي الإجمالي, وإنَّ المستوى المنخفض بصورة بارزة للاستثمار المباشر الأجنبي يمكن أن يُعزى إلى الحالة السياسية، ولكن يمكن ارجاعه إلى الحالة المتغيرة بسرعة للاقتصاد الكمي لتركيا، ويمكن أن يُعزى أيضًـــا إلى البيئة الدولية الســيئة المضـــطربة بعدم الكفاءة البيروقراطية والفساد, وبالنسبة لبلاد سكانها (٧٠ مليون نسمة) فإنَّ الناتج المحلي لا يصل بالضبط للدخل النقدي لكل فرد في بلغاريا ورومانيا مثلاً، وإنَّ الاختلافات الموجودة في الدخل النقدي الإقليمي يعدُّ مشـكلة خطيرة وسـبباً مباشـراً للهجرة داخل تركيا، وإنَّ منطقة مرمرة **Marmara** سـكانها (١٧,٣) مليون نسـمة, والدخل النقدي لكل فرد منهم بنسـبة (١٥٣٪) من المتوسـط التركي, في حين أنَّ منطقة بحر أيجة **Aegean Sea** تألفت من (٩,٠٠٠,٠٠٠) نســمة، (Sheifer and R. Vishny, No.95, P.461.) تحصـــل على (١٣٠٪) من متوســـط الدخل، وإنَّ منطقة

الأناضول المركزية سكانها (١١,٦) مليون نسمة تحصل على (٩٧٪) من متوسط الدخل, بينما الشرقية سكانها (٨,١) مليون نسمة وهي تحصل على الدخل الأكثر انخفاضًا (٢٨٪) من المتوسط، وإنَّ القطاع الزراعي الكبير يستخدم (٣٢,٨٪) من قوة العمل التركية ويضع عبئًا ثقيلاً على دافعي الضرائب في البلاد، في حين أنَّ دعم السعر والإعانات المتنوعة في الماضي قد قلَّل من تكاليف المدخلات مثل رأس المال، والمخصبات **(الأسمدة)**، والبذور ومبيدات الآفات والماء, مما انتج تحولات إيجابية للمزارعين والتي بَلَغَت تقريباً (٥٪) من الناتج المحلي الاجمالي، وإن الدعم الإجمالي للزراعة مع الأسعار المُرتفعة التي يدفعها المستهلكون تم تقديرها بنسبة (٨٪) من الناتج المحلي الإجمالي (Sheifer and Vishny, No.95, P. 461).

أدركت تركيا أنَّ مُلكية الشركات تُعد من أكثر العوامل المؤثرة على حوكمة الشركات وبالتالي تم الاهتمام بهذا الأمر، وَحَصَلت تركيا على (١٦) مليار دولار كانت بأمس الحاجة لها بعد فقدان الليرة التركية في عام ٢٠٠١م حوالي (٥٪) من قيمتها (Sheifer and Vishny, No.95 P. 462).

ونظرًا إلى مُتطلبات منظمة التجارة العالمية World Trade Organization (WTO)، المنظمة التي تأسست في الأول من كانون الثاني ١٩٩٥م، ومقرها جنيف أُنشئت لمراقبة وتحرير التجارة الدولية، وبالتالي حلت محل الاتفاقية العامة الكمركية والتجارة التي قامت في عام ١٩٤٧م، بلغ عدد الدول الأعضاء في المنظمة (١٦٤) دولة, وبالتالي فإن هذه الدول تمثل (٩٧٪) من التجارة الدولية، وهي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين (Wilkinson. 7(1). P. 141) ، فإنها سَعَت إلى التطلع نحو الانضمام للاتحاد الأُوربي، وإن السياسة الزراعية التركية يتم إصلاحها بالتدريج، وإن وسائل دعم السعر و الإعانات (Sheifer and Vishny, No.95, P. 461)، قد تم القيام بهما بالتدريج, وحل محلهما المدفوعات المالية المباشرة للمزارعين على أساس حيازة الأرض، وإنَّ التعريفات الكمركية للاستيرادات سوف يتم تقليلها, وإنَّ مشاريع الدولة في القطاع الزراعي قد أصبحت سياسة زراعية مماثلة للسياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأُوربي، وإنَّ التجارة الخارجية لتركيا كانت في حالة ارتفاع مستمر في الأعوام الأخيرة، وهذا الارتفاع يعكس العودة إلى الوضع الاقتصادي الطبيعي, وإعادة التوجيه المستمر للصناعة نحو أسواق التصدير(Sheifer and Vishny, No.95, P. 463)، وإنَّ دول الاتحاد الأُوربي كانت من الشركاء التجاريين الذين لهم أهمية أكثر من تركيا, لأنَّ هذه الدول تبلغ صادراتها (٥٢٪) واستيراداتها (٤٦٪).

في تشرين الثاني ٢٠٠٢م تولى حزب العدالة والتنمية حكم تركيا، والذي عُدَّ صفحة جديدة بتاريخ البلاد من جهة بالسعي للانضمام إلى الاتحاد الأُوربي, والذي عرض ذلك بمفاوضات تشرين الأول ٢٠٠٤م، ومن جهة أُخرى تقوية العلاقات مَعَ الأكراد, والتي تُعُدُّ مسألة

الانضـمام بحد ذاتها تقدماً نحو علاقات أفضـل (السـامرائي وآخرون، ٢٠١٦، ص٣٢٥)، والذي كان بحد ذاته يصب لمصلحة البلاد السياسية والاقتصادية.

ومما ذُكر يمكن لنا القول أنَّه على الرغم من الأزمات التي عَصَـــفَت في البلاد، إلا انَّ تركيا سَـعَت بكل طاقاتها لتتجاوز هذه الأزمات, لأنها كانت تُدرك أنَّ انضـمامها للاتحاد الأُوربي سيكسبها دعمًا سياسيًا واقتصاديًا, وهي بأمس الحاجة لذلك.

الخاتمة:

توصل البحث إلى جُملة من النتائج لعل أبرزها الآتي:

١- كان الوضع الداخلي سبباً مباشراً في رفض دخول تركيا إلى النادي الأُوربي, ولاسيما أنَّ القضية الكُردية كانت عائقاً في ذلك الوقت.

٢- عَمِلَت تركيا على جَعِل الاستثمار هَدَفاً لتحقيق النهوض الاقتصادي للبلاد، لأنَّ ذلك من شأنه تطوير مرافقها الحيوية وارتفاع تكوين رأس المال الثابت ليصبح العامل الرئيس في النمو الاقتصادي.

٣- سَعَت تركيا إلى القيام بالإصلاحات المؤسسية التي من شأنها أن تعمل على استعادة استقرار الاقتصاد الكمي للبلاد بعد العمل على الإصلاحات الهيكلية.

٤- على الرغم من الإجراءات المتخذة إلاَّ أنَّ عجز الميزانية في بعض الأعوام ارتفع بشكل واضح, مما انعكس على ظهور البطالة وانخفاض المستوى المعيشي للسكان.

٥- إنَّ تكرار محاولات تركيا بالانضمام إلى الاتحاد الأُوربي كان يتم عن رغبة صادقة للنهوض بالواقع الاقتصادي للبلاد وتخطي الأزمات كافة لتحقيق الهدف المنشود.

قائمة المصادر:

القباني، القباني. (١٩٨٩). الوسيط في الإدارة العامة. دار النهضة العربية: القاهرة.

بني الموجه. (د.ت). موقف صحوة الرجل المريض. د.ط. الكويت للصحافة: الكويت.

جبارة، تيسير. (٢٠٠١). تاريخ الدولة العُثمانية (١٢٨٠-١٩٢٤). عمارة البحث العلمي والدراسات العليا: جامعة القدس مفتوحة.

عناية، حسين. (١٩٨٥). التضخم المالي. مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية.

مبكوش ، داجوبرت فون مبكوش. (١٩٩٣). مصطفى كمال المثل الأعلى . (ترجمة: كامل ص. مسيحة) . بيروت، ١٩٩٣.

دائرة المعارف الإسلامية (١٩٣٣). مادة تنظيمات. المجلد ٧. دار المعارف: بيروت.

عزام، عبدالله. (١٩٨٩). المنارة المفقودة. مركز شهيد عزام الإعلامي: باكستان. ١٩٨٩.

محفوظ، عقيل سعيد. (٢٠١٢). السياسة الخارجية التركية (الاستراتيجية، التغيير). المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية: بيروت.

الحاج، علي. (٢٠٠٥). سياسات دول الاتحاد الأُوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة. مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت. ٢٠٠٥.

الصلابي، محمد علي. (٢٠٠١). الدولة العُثمانية العوامل النهوض وأسباب السقوط. دار التوزيع والنشر الإسلامية.

المبيضين، مخلد عبيد. (٢٠١٢). الاتحاد الأُوربي كظاهرة اقليمية متميزة. دار الاكاديميون للنشر والتوزيع: عمان.

المنصور، ميمونة حمزة. (٢٠٠٨) . تاريخ الدولة العُثمانية . دار الحامد: الأردن.

صالح، مهند حميد مهيدي. (٢٠١٩). الآثـار السياسيـة والاقتصادية لتوسيـع الاتحاد الأوروبـي شرقـاً، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع: عمان.

السامرائي، أحمد محمود علو. (٢٠١٤). سياسة الدول الكبرى تجاه الحركة الكمالية في تركيا ١٩١٩-١٩٢٣م. أُطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة تكريت: كلية التربية للعلوم الإنسانية.

السامرائي، أحمد محمود علو. عبدالمجيد، لبنى رياض. حسين، محمد حمزة. (٢٠١٦). الاتحاد الأُوربي والقضية الكردية في تركيا (١٩٩١-٢٠٠٨). المجلة السياسية والدولية. كلية العلوم السياسية. الجامعة المستنصرية. ع٣٣-٣٤.

عبدالمجيد، لبنى رياض. فخري، زينب لبيب. (آب ٢٠٢٤). محاولات الحكومات التركية للانضمام إلى الاتحاد الأُوربي (١٩٨٧-٢٠٢١م). مجلة الملوية للدراسات الآثارية والتاريخية. كلية الآداب. جامعة سامراء. مج١١. ع٣٧.

A. Sheifer . Vishny R., Large Sharehdders and corporate control. Journal of Political Economy. No.95.

Block, Stanley B. . Geoffrey, A. Hirt . (2005) . Foundations of financial Management: New York .

Collins, P. H. .(2004) Dictionarg of Politics and governments. Bloomsbury. London.

Tarschys, Daniel . Eu. (2007). Turkey and the Kurds, The Turkish discussion on minority rights.

Ibaum, Micbael S. Teite , pbilip, L. Martin. (2003) . is Turkey Ready for Europe?.

foreigh Affairs.

Karlsson, Ingmar (2007). Europa Och Turken. Kring en Komplicerad relation: Betravels.

Kemal, Kirisci . Gareth, Uinrow . (2004). The Kurdish question and Turkey (in example of a trans-state ethnic conflict) . Roultedge: London and New York .

Kubicek , Paul. (2004). New Emrope. Perceptions.

Maclitan, Julio Cricio. (2009). Turkey's Accession to the European Union . Greece .

Marquiles, Ronnie. (1996). Turkey and The European Union.

Mcalbeer, Michael. (2005) . Mckenzie Kenesian and new classical models of anew ployment revisited. Tilburg university: center for Economic.

Noordijk, P. Yesilada, B. H. (2004) . Nelson Lessons learned from The 2001 . financial crisis in Turkey .

Twinoburyo, E. N. Modhiambo, N. . Monetary policy and Economic Growth. A Review of International literature. Journal of Central Banking Bonking Theory and Practice 2.

Uniu, Tuba. (2007). The European Union and The Turkish Military 1997-2007. Washington. University, Doctor of Philosophy.

Yildiz, Kerim. Muller, Mark. The European Union and Turkish Accession, Human rights and The Kurds. pluto press: London.

Zucher, E. J. Linden, H. Van der .(2004) Amsterdam university press. Amsterdam.

http://w.w.w.ifrs.org/use-around the world/Documents/jurisdiction-profiles/Turkey-IFRS-profile.pdf.

http://www.orgaam.com.

ترجمة قائمة المصادر:

1. Al-Samarraie, Ahmed Mahmood Alaw. (2014). The policy of the major powers towards the Kemalist movement in Türkiye 1919-1923. Doctoral dissertation (unpublished), Tikrit University: College of Education for Human Sciences.
2. Al-Qabbani, Al-Qabbani. (1989). Al-Waseet in Public Administration, Dar Al-Nahda Al-Arabiya: Cairo .
3. Build the router. (d.t.) The sick man's awakening position. D.T. Kuwait Press: Kuwait.
4. Jabbara, Tayseer. (2001). History of the Ottoman Empire (1280-1924). Architecture of scientific research and postgraduate studies: Al-Quds University is open.

5 .Enaya, Hussein. (1985). Financial inflation. University Youth Foundation: Alexandria.

6 .Mebkoush, Dagobert von Mebkoush. (1993). Mustafa Kamal is the ideal. (Translated by: Kamel P. Masiha). Beirut, 1993.

7 .Islamic Encyclopedia Department. (1933). Regulations material. Volume 7. Dar Al Maaref: Beirut.

8 .Azzam, Abdullah. (1989). The lost lighthouse. Shaheed Azam Media Centre: Pakistan.

9. Mahfouz, Aqeel Saeed. (2012). Turkish foreign policy (strategy, change). 1st edition. Arab Center for Research and Political Studies: Beirut.

10 .Al-Hajj, Ali. (2005). Policies of European Union countries in the Arab region after the Cold War. Center for Arab Unity Studies: Beirut.

11 .Al-Salabi, Muhammad Ali. (2001). The Ottoman Empire, factors of rise and causes of its fall. Islamic Distribution and Publishing House .

12 .Al-Mubaideen, Mukhaled Obaid. (2012). The European Union as a distinct regional phenomenon. Academics for Publishing and Distribution: Amman.

13. Al-Mansour, Maimouna Hamza. (2008). History of the Ottoman Empire. Dar Al-Hamid: Jordan.

14. Saleh, Muhannad Hamid Mahdi. (2019). The Yemeni Economic Effects as a Mechanism for the European Union's Eastward Expansion, Dar Al-Akademoon for Publishing and Distribution: Amman.

15. Hussein, Mohamed Hamzah. Al Samarraie, Ahmed Mahmood. Abdul Majeed, Lubna Riyadh. (04. 2020). Journal of contemporary Issues in Business and Government. Vol 28.

16. Hussein, Mohamed Hamzah. Alaw, Ahmed Mahmood. Abdul Majeed, Lubna Riyadh. (2020). Human rights security and issues in Turkey's relations with European union 1999-2004. PalArchs journal of Archaeology of Egypt / Egyptology. 17 (6).